The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

Zagazig J. Agric. Res., Vol. 41 No. (2) 2014 355-367

Zagazig Journal of Agricultural Research

www.zu.edu.eg/agr/journals

مؤشرات أداء التجارة الخارجية الزراعية العربية

هبة محمد سراج الدين عبدالصبور* - إبراهيم سليمان محمد عبده سليمان- هالة السيد محمد بسيوني

قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق - مصر

الملخص

تعتبر التجارة الخارجية محوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، ومن أهم تداعياتها في هذا الشأن هو تنمية الصادرات وتقليص العجز في الميزان التجاري وتحسين شروط التجارة، والتجارة الخارجية الزراعية هي قطاع رئيسي في تلك المنظومة يكتسب أهميته عندما تستهدف برامج التنمية اقتصادا وطنيا حائزا لموارد زراعية معتبرة، وايضا لأنه القطاع المنوط به تحقيق معدلات الأكتفاء الذاتي المناسبة للمجموعات الغذائية الرئيسة، وفي هذا الإطار قامت الدراسة بتقدير وتحليل مؤشرات رئيسية لأداء التجارة الخارجية الزراعية العربية خلال العقد المنصرم، واعتمدت على البيانات المنشورة من الهيئات الإقليمية والدولية المعنية، ويدل تدني نصيب الصادرات العربية الكلية في السوق العالمي على أن درجة تأثر السوق العربية بالسوق العالمية يفوق كثيرا درجة التأثير فيه، فجملة قيمة الصادرات السلعية الكلية لإحدى وعشرين دولة عربية أقل من 5% من حجم قيمة الصادرات الكلية السلعية العالمية، برغم أنها تتضمن الصادرات البترولية خلال الفترة 2004-2011، وحتى الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة كان أعلاها مساهمة في التجارة العالمية دول تصدر البترول، فبلغ نصيب صادرات السودان السلعية في السوق العالمي حوالي 0.52%، ثم مصر أقل من 0.2% في تلك الفترة، ولذلك أدى هرولة الدول العربية فرادى للانضمام لمنظمة التجارة العالمية أن أصبحت فريسة لشروط تحرير التجارة، وكان الأحرى أن تدخل المنظمة كسوق مشتركة مما يتيح لها الحصول على بعض الميزات أو يخفف عبء الشروط التي عجز كثير من دولها عن تلبيتها، ولم يتعدى النصيب السوقي للصادرات الزراعية السلعية العربية في السوق العالمي للصادرات الزراعية 1%، بينما جملة الصادرات السلعية قد حققت فائضا بلغ 45% في متوسط الفترة (2004-2008) برغم تدهور هذا الفائض إلى 13% في عام 2011، فإن نسبة الصادرات الزراعية العربية لم تغطي سوى 24% في متوسط الفترة (2004- 2008) وانخفضت إلى 21% في عام 2011، هذه النسبة المتدنية تتسق مع ضعف أداء التجارة الزراعية العربية في باقي المؤشرات، كما تبرز النتائج تباطؤ نمو الصادرات الزراعية العربية وتسارع نمو السوق العالمي، حققت مجموعة الأسماك والخضر، بعكس باقي المجموعات السلعية، فائضا مستمرا خلال الفترة (2004-2011)، برغم تقلب نسبة الفائض، وهناك مجموعتان واعدتان في بلوغ فائض في قيمة صادراتها عن وارداتها هما مجموعة الفاكهة والدرنات (البطاطس)، ورغم تحقيق الوطن العربي نسبة اكتفاء ذاتي فيزيقيي تفوق 100% في مجموعتي الفاكهة والبقوليات قابلها نسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات حول 85% مما يدل على عدم نجاح شروط التجارة، أي لم يكن متوسط قيمة وحدة صادرات أعلى مستوى من تلك القيمة من الواردات، وبينما نجحت سياسات التصدير العربية جزئيا في تحقيق فائض في الميزان التجاري والاكتفاء الذاتي للأسماك، ونجحت بصورة أكبر في مجموعة الخضر، إلا أن السياسات الزراعية للدول العربية بصفة عامة فشلت في تطوير أداء التجارة الخارجية لأن دليل شروط التجارة أعطى نتيجة إيجابية في خمس سنوات في دولة واحدة هي فلسطين، يليها الجزائر (ثلاث سنوات)، أما باقي الدول العربية فقد حققت هذه النتيجة ما بين سنتين متفرقتين أو سنة واحدة فقط.

الكلمات الاسترشاديه: تجارة خارجية زراعية ، مؤشرات أداء التجارة ، صادرات، واردات.

المقدمة والمشكلة البحثية

يعتبر أداء التجارة الخارجية الزراعية لأي مقتصد وطني أحد المعايير الأساسية في تقييم برامج الأمن الغذائي لهذا المقتصد. والأمن الغذائي له عدة مفاهيم، أولها المفهوم الاقتصادي ويتمثل في معالجة العجز في الميزان التجارى لهذا المقتصد، والميزان التجاري السلعي الزراعي. وأغلبة غذائي يتم من خلال اتباع مبادئ الميزة النسبية وتحسين شروط التجارة لأجل تنمية الصادرات الزراعية لتغطي الواردات منها، بل وتحقق فائضا استثماريا من العملات الأجنبية تزيد التراكمات الرأسمالية لمتطلبات التنمية، كما يساهم في علاج قصور ميزان المدفوعات، ومن ثم تتحسن

* Corresponding author: Tel. : +201271014058
E-mail address: h_serag2020@yahoo.com

قيمة العملة المحلية وينخفض معدل التضخم المتزايد نتيجة التمويل بالعجز. أما المفهوم السياسي للأمن الغذائي فيهتم بضمان قدر مناسب من نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية (El-Asfahani and Soliman, 1989)، حتى لا يغدو الغذاء مصدرا للضغوط الدولية لتحقيق مآرب سياسية غير مرغوبة، برغم أن اتفاقات التجارة العالمية تمنع هذاالنوع من الحصار، إلا أن التجارب المعاصرة تدحض هذا المبدأ، فقد مورس في حرب الخليج ويمارس في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال حصار شامل لقطاع غزة (سليمان، 2002)، ليس هذا فحسب بل إن اتساق أداء التجارة الخارجية للدول العربية منفردة يعتبر ركيزة لجدوى إقامة سوق عربية مشتركة للسلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي (سليمان وآخرون، 2003).

مشكلة الدراسة

يدل نصيب الصادرات العربية الكلية في السوق العالمي على أن درجه تأثر السوق العربية بالسوق العالمية يفوق كثيرا حجم التأثير فيه، فجملة قيمة الصادرات السلعية الكلية لإحدى وعشرين دولة عربية أقل من 5% من حجم قيمة الصادرات الكلية السلعية العالمية، برغم أنها تتضمن الصادرات البترولية (FAO, 2013). بل إن أكبر نصيب من الصادرات العربيه هو للسعودية لم يتعد 1.4% في جملة قيمة الصادرات السلعية الكلية العالمية خلال الفترة 2004-2011. حتى الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة فكان أبرزها دول تصدر أيضا البترول، في مقدمتهاالسودان، حيث بلغ نصيب صادراتها السلعية الكلية في السوق العالمي خلال الفترة 2004-2011 حوالي 0.52%، ثم مصر أقل من 0.2%، ثم موريتانيا بنصيب حوالي 0.12% حيث كان لتصدير الحديد الخام النصيب الأهم في صادراتها السلعية، ولم يتعد النصيب السوقي للصادرات الزراعية السلعية العربية في السوق العالمي 1% من صادراته الزراعية السلعية.

أهداف الدراسة

مما سبق يهدف هذا البحث إلى تقييم أداء التجارة الخارجية الزراعية العربية من خلال تقدير مجموعه من المؤشرات الدالة علي هذا الأداء سلبا أو إيجابا خلال الفترة 2004-2011، وتشمل هذه المؤشرات: (1) النصيب السوقي للصادرات العربية في السوق العالمي، (2) نسبه تغطيه الصادرات للواردات العربية، (3) معدل الاكتفاء الذاتي للسلع الزراعية العربية، (4) شروط التجارة الزراعية العربية.

مصادر البيانات والطريقة البحثية

اعتمدت الدراسة في تقدير المؤشرات علي المصادر الآتية: (1) قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمه الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO, 2013)، (2) قاعدة بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة للجامعة العربية، (3) كتاب إحصاءات الثروة السمكية الذي تصدره أيضا المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وتم الاعتماد علي مؤشرات أداء التجاره باستخدام المعادلات الاتيه للفترة (2004-2011):

معادلة 1: (النصيب السوقي للصادرات الزراعيه العربيه في السوق العالمي)% = (قيم الصادرات الزراعيه العربيه/ قيم الصادرات الزراعيه العالميه) ×100

معادلة 2: (نسبه تغطيه الصادرات السلعية الكلية للواردات السلعية الكليه العربية %)= (الصادرات الكليه العربيه/الواردات الكليه العربيه) ×100

معادلة 3: (نسبه تغطيه الصادرات الزراعية للدولة لجملة وارداتها الزراعية) % = (الصادرات الزراعيه للدولة / جمله ورداتها الزراعية) ×100

معادلة 4: (نسبه تغطيه الصادرات لسلعه زراعية لواردات نفس السلعة) %= (الصادرات العربيه لسلعة زراعيه/ الواردات العربيه لنفس السلعة) ×100

معادلة 5: (معدل الاكتفاء الذاتي للسلع الزراعيه العربيه) = الانتاج الزراعي/ (الانتاج + الواردات - الفاقد - الصادرات) × 100

معادلة 6: (شروط التجاره الزراعيه العربيه) =(الرقم القياسي لقيمه وحده الصادرات /الرقم القياسي لقيمه وحده الواردات)

علما بأن استخدام المتوسط السنوي للفترة (2004-2008) أملته طبيعة البيان كما نشره الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للمنظمة العربيه للتنمية الزراعية. بينما نشرت باقي السنوات 2010، 2011 فرادى، وتوافرت البيانات لمعظم المؤشرات لإحدى وعشرين دوله عربيه هي كل الدول الأعضاء في الجامعة العربية. إلا أنه في بعض المؤشرات لم تتوافر البيانات لكل الدول العربية أو لكل السنوات موضوع الدراسة. فبالنسبة لحساب مؤشر معدّل الاكتفاء الذاتي لم تتوافر بيانات عن هذا المؤشر إلا في سته عشر دوله عربيه فقط. والدول التي لم تتوافر عنها بيانات هي الصومال، عمان، البحرين، قطر، العراق. إلا أن هذا القصور في البيانات لا يضعف كثيرا دلالات المؤشر، فمنها ثلاث دول خليجيه إنتاجها الزراعي ضئيل أما غياب بيانات العراق والصومال فهو نتيجه للظروف السياسيه والاجتماعيه التي صعبت الحصول عليها رغم وزنهما الزراعي االنسبي وخاصه العراق، إلا أن هذه الظروف يتوقع ألا تتغير قريبا، مما يعني عدم إمكانية تحقيق أيا منهما تنمية إنتاجهما الزراعي لزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي بدرجة ملموسة، وفي شأن هذا المؤشر تم أيضا مقارنه عام 2004 بعام 2009 حيث أنه لم تتوافر بيانات منشوره بعد عام 2009، وتضمنت المجموعات السلعيه التي تم دراستها تحت هذا المؤشر التقسيم الذي تتبعه منظمه الأغذيه والزراعه في سياق معايير الأمن الغذائي، حيث يتخذ الاكتفاء الذاتي للإشارة إلى مدى اعتماد بلد ما على موارد الإنتاج الخاصة بها، أي كلما

زادت هذه النسبه زادت نسبه الاكتفاء الذاتي، ورغم أن معدل الاكتفاء الذاتي يمكن أن تكون الأداة المناسبة عند تقييم حالة العرض بالنسبة للسلع الأستراتيجية، قد يكون جزء كبيرا من إنتاج البلد من سلعة واحدة، مثل الحبوب يستهلك محليا ومن ثم معدل الاكتفاء الذاتي يبدو عاليا جدا ولكن البلد لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات من السلع الغذائية لإطعام السكان.

وفي حالة تطبيق الرقم القياسي لشروط التجارة (Terms of Trade Index) الزراعية العربية لم يتوافر إلا في إثنى عشر دوله عربية، أي لم يتوافر قياس لمتوسط قيمة وحدة الصادرات أو الوردات في الفترة موضوع الدراسة في تسع دول عربية هي (اليمن ، السعوديه، ليبيا، قطر، عمان، موريتانيا، لبنان، البحرين، الصومال) وذلك خلال الفتره من عام 2004 إلى 2010.

وتقدر شروط التجارة باستخدام الأرقام القياسية وهي الأرقام التي تعكس التغير في القيمة أو الكمية بالمقارنة بقاعدة لسنة أو فترة زمنية معينة، والقاعدة عادة تساوي 100، حيث يتم التعبير عن الرقم القياسي كنسبة مئوية، ويقيس الرقم القياسي لمتوسط قيمة وحدة الصادرات التغير في سعر (قيمة وحدة الصادرات) لمجموعات الصادرات السلعية في سنة معينة بالمقارنة بالقيمة المناظرة لها في سنة الأساس، ويتم تركيب هذا الرقم باستخدام صيغة "لاسبيرس" للرقم القياسي للكميات، وذلك لكل مجموعة من المجموعات السلعية الرئيسية للصادرات ثم يحتسب الرقم القياسي الإجمالي لقيمة وحدة الصادرات بإعطاء أوزان ترجيحية لكل مجموعة من المجموعات السلعية، وكذلك الأمر بالنسبة للرقم القياسي لقيمة وحدة الواردات الذي يقيس التغير في متوسط قيمة وحدة الواردات لنفس المجموعات السلعية المستخدمة في الصادرات بالمقارنة مع نظيراتها في سنة الأساس، ثم يحسب دليل شروط التجارة الزراعية عن طريق ناتج قسمه الرقم القياسي لمتوسط قيمة وحدة الصادرات على الرقم القياسي لمتوسط قيمة وحدة الواردات، فإن كان الناتج أكبر من الواحد الصحيح في سنة معينة لدولة عربية معينة تكون شروط التجارة في صالح هذه الدولة في تلك السنة، أما إن كان الناتج أقل من الواحد الصحيح فهذا معناه أن شروط التجارة لم تكن في صالح هذه الدولة في تلك السنة (سليمان وجابر، 2004).

النتائج والمناقشة

يعرض الجزء الحالي تحليلا مقارنا على مستوى الفترات الزمنية وبين الدول العربية لمؤشرات أداء التجارة الخارجية الزراعية العربية المقدرة سواء على مستوى المجموعة السلعية أو جملة التجارة السلعية، للتجارة الكلية أو الزراعية.

نصيب الصادرات الزراعية السلعية العربية في السوق العالمي

لم يتجاوز النصيب السوقي للصادرات الزراعية السلعية العربية في السوق العالمي للصادرات الزراعية 1%، والدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة نسبيا لم يكن لحجم صادراتها الزراعية المكانة الأولى دائما خلال الفترة (2004-2011). فمتوسط الفترة (2004-2008) يبين أن الإمارات العربية كان نصيب صادراتها الزراعية في السوق العالمي حوالي 0.3%، يليها بنسب متقاربة سوريا ثم السعودية بنسب 0.22%، 0.20% (جدول 1). ومن الملاحظ أن تكون الصادرات الزراعية لدولة الإمارات العربية والسعودية في المرتبتين الأولى والثالثة في مساهمتها في الصادرات الزراعية العالمية، بل من الملاحظ أن تحافظ الإمارات العربية علي المرتبة الأولى، وتقفز صادرات السعودية للمرتبة الثانية، وتتراجع سوريا للمرتبة الرابعة لتحل محل مصر التي ترتفع مساهمة صادراتها الزراعية للمرتبة الثالثة في عام2010، وتلك المرتبة المتقدمة للإمارات والسعودية، يرجع لتجارة إعادة التصدير من خلال مجلس التعاون الخليجي، وتصنيع وتصدير منتجات الألبان والعصائر، وبالرغم ظروف ثورة 2011 احتلت صادرات مصر الزراعية المرتبة الأولي في مساهمة صادراتها الزراعية في السوق العالمي بنسبة 0.4%، وهي أعلى نسبة بلغتها دولة عربية خلال فترة الدراسة، وتحافظ الإمارات والسعودية على المرتبتين الثانية والثالثة، وتختفي سوريا من الخمسة الأوائل، وتظهر تونس في المرتبة الخامسة ولكن بنسبة متدنية 0.12% في السوق العالمي. وحيث أن الغذاء يمثل حوالي 80% من الصادرات الزراعية العربية (FAO, 2013)، فإن هرولة الدول العربية فرادى للانضمام لمنظمة التجارة العالمية جعل كلا منها فريسة لشروط تحرير التجارة، وكان الأحرى أن تدخل المنظمة كسوق مشتركة مما يتيح لها الحصول على بعض الميزات أو يخفف عبء الشروط التي عجز كثير من دولها عن تلبيتها (سليمان، 2002). كما أن هذا التحليل يبين تباطؤ نمو الصادرات الزراعية العربية وتسارع نمو السوق العالمي. ويبين أن الدول الحائزة للنصيب الأكبر من الموارد الزراعية متدنية الصادرات الزراعية مثل سوريا والعراق والسودان وتونس.

نسبه تغطيه الصادرات السلعية الكلية العربية للواردات منها

يتضح من جدول 2 أن جملة الصادرات السلعية قد حققت فائضا كبيرا في الدول العربية بلغ اقصاه 45% في متوسط الفترة (2004-2011)، ثم تدهور هذا الفائض إلى 19% في عام 2010، ثم إلى 13% في عام 2011، ويرجع أغلب هذا الفائض إلى الدول العربية البترولية خاصة الخليجية منها، علاوة على ليبيا والجزائر، ولكن تقلبت نسب الفائض نتيجة تقلب أسعار البترول الخام وكذلك أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وهو أمر لا تحكمه السياسات الاقتصادية لهذه الدول بل أسواق الدول المستوردة للبترول الخام والمصدرة للسلع المطلوبة لأسواق تلك الدول العربية.

جدول 1. نصيب الصادرات السلعية الزراعية العربية في الصادرات السلعية الزراعية العالمية (%)

الدول العربيه	2008-2004	2010	2011
الأردن	0.095	0.103	0.096
الامارات	0.305	0.282	0.218
البحرين	0.006	0.027	0.032
تونس	0.156	0.107	0.123
الجزائر	0.013	0.012	0.027
جيبوتى	0.005	0.007	0.005
السعودية	0.201	0.277	0.265
السودان	0.057	0.043	0.040
سوريا	0.224	0.237	0.072
الصومال	0.013	0.015	0.020
العراق	0.006	0.004	0.004
عمان	0.064	0.074	0.070
فلسطين	0.007	0.005	0.004
قطر	0.003	0.002	0.002
الكويت	0.006	0.012	0.012
لبنان	0.042	0.048	0.044
ليبيا	0.001	0.001	0.000
مصر	0.182	0.251	0.395
المغرب	0.181	0.182	0.166
موريتانيا	0.003	0.004	0.002
اليمن	0.020	0.013	0.023
الجملة	0.076	0.081	0.077

المصدر: جمعت وحسبت باستخدام (معادلة 1) من:

(1) جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعيه (2012) " الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربيه" مجلد32، الخرطوم، السودان.

(2) منظمة الأغذية والزراعة ، موقع المنظمة على شبكة المعلومات العالمية www.FAOSTAT.org

جدول 2. نسبة تغطية الصادرات الكلية العربية لجملة الواردات الكلية العربية (%)

الدول العربيه	2008-2004	2010	2011
الأردن	59.87	45.63	42.30
الإمارات	141.00	55.40	53.90
البحرين	117.72	118.82	118.82
تونس	85.15	73.92	73.92
الجزائر	176.86	109.70	109.70
جيبوتى	46.72	18.29	18.29
السعودية	227.17	235.01	235.01
السودان	102.22	106.69	103.98
سوريا	90.84	70.06	70.06
الصومال	53.41	39.78	39.78
العراق	114.42	0.77	0.77
عمان	161.06	185.09	185.09
فلسطين	44.61	14.40	14.40
قطر	170.52	344.09	381.80
الكويت	231.74	269.91	269.91
لبنان	51.49	23.67	21.16
ليبيا	232.88	217.50	217.50
مصر	66.66	50.32	51.93
المغرب	65.62	50.20	48.91
موريتانيا	67.69	94.61	94.61
اليمن	88.32	69.84	72.75
الجملة	145.09	119.27	113.49

المصدر: جمعت وحسبت باستخدام (معادلة 2) من:

(1) جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعيه (2012) " الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربيه" مجلد32، الخرطوم، السودان.

(2) منظمة الأغذية والزراعة ، موقع المنظمة على شبكة المعلومات العالمية www.FAOSTAT.org

وتقع السودان على رأس الدول العربية الزراعية في تغطية صادراته السلعية الكلية لوارداته السلعية الكلية، حيث يحقق فائضا في ميزان المدفوعات السوداني، وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات السودانية حوالي 102% في متوسط الفترة 2044-2008، وبلغت أقصاها، أي حوالي 107% في عام 2010، ثم انخفضت إلى 103% في عام 2011، إلا أن السودان دولة مصدرة للبترول أيضا، وعجزت قيمة الصادرات السلعية الكلية في باقي الدول العربية عن تغطية الواردات. فهناك دول حققت نسبة تغطية الصادرات فيها مايزيد عن 70% من قيمة الواردات، وهي تونس وسوريا واليمن. بينما بلغت تلك النسبة حوالي 95% في موريتانيا، وهي دولة غير بترولية ولكن يلعب تصدير الحديد في موريتانيا دورا هاما في صادراتها وتونس تصدرا قدرا من إنتاجها البترولي المحدود. وتلعب الزراعة دورا هاما في صادرات سوريا، وهناك دول أهمها لبنان أثرت القلاقل السياسية لحد بعيد في ميزانها التجاري، حيث انخفضت نسبة تغطية صادراتها السلعية الكلية لوارداتها السلعية الكلية إلى حوالي الخمس في عام 2011، بعد أن جاوزت النصف في متوسط الفترة 2044-2008. وتدهورت تلك النسبة في مصر خلال فترة الدراسة فبعد أن غطت صادراتها حوالي ثلثي وارداتها في متوسط الفترة 2004-2008، انخفضت نسبة التغطية إلي حوالي النصف في السنوات التالية، وإن كان مبرر انخفاضها في عام 2011 راجع لآثار ثورة 25 يناير، فلا يوجد مبرر لذلك إلا سوء الأداء الاقتصادي في السنوات السابقة.

نسبة تغطية الصادرات الزراعية العربية للواردات منها

تبدو نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية في الدول العربية أدنى من جملة التجارة السلعية العربية، حيث بلغت هذه النسبة 24% في متوسط الفترة 2004-2009، ثم انخفضت إلى 22% في عام 2010، ثم استمرت في الانخفاض إلى حوالي 21% في عام 2011 (جدول 3).

وهذه النسبة الإجمالية المتدنية راجعة لتدني نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات منها في كل الدول العربية الزراعية الرئيسة، فوفقا لمتوسط الفترة 2004-2008 كانت الدول العربية الخمس الأولي وفقا لنسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات منها هي سوريا وتونس والأردن والمغرب والسودان بحد أعلى 101% في سوريا وحد أدنى 41% في الأردن ، وبقيت أربع دول من هذه الدول الخمس حتى عام 2010 في مقدمة الأسواق العربية في نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات منها، بينما حلت الصومال محل السودان وتراوحت تلك النسبة في تلك السنة بين 69% في سوريا، 44% في الصومال، أما في عام 2011 فكانت تونس ثم الأردن ثم المغرب ثم الصومال ثم عمان هي الدول الخمس الأولى في نسبة تغطية الصادرات السلعية الزراعية للواردات، وهذه النسبة المتدنية تتسق مع ضعف أداء قطاع الزراعة العربية في باقي المؤشرات موضوع الدراسة كما سيرد فيما بعد، مما يدل على ضعف أداء قطاع الزراعة العربية في تحقيق الأمن الغذائي بالمفهوم الاقتصادي كما سبق الإشارة اليه في مقدمة هذه الدراسة.

نسبه تغطيه قيمة أهم الصادرات السلعيه العربية لقيمة الواردات العربية لنفس السلعة الزراعية

تم حساب هذه النسبة خلال الفترة (2004-2011) لأهم السلع الزراعيه وهي (الحبوب والدقيق، البطاطس، السكر الخام، البقوليات، البذور الزيتيه، الزيوت النباتيه، خضر طازجه ومجففه، فاكهه طازجه ومجففه، أبقار حيه، أغنام وماعز حيه، لحوم حمراء ، لحوم دواجن، الألبان ومنتجاتها، البيض، الأسماك، البن والشاي، التبغ، الألياف). ويتضح من تحليل نسبة الصادرات السلعية للواردات السلعية الزراعية أنه لم يكن هناك اتجاها واضحا لتلك النسبة عبر تلك الفترة في كل المجموعات موضوع الدراسة، وهذا يدل على أن سياسات التجارة الخارجية لم تكن في صالح تنمية الصادرات في أغلب الدول العربية وهو ما سيوضحه مؤشر شروط التجارة لاحقا في هذه الدراسة.

بتتبع نسبة تغطية جملة الصادرات العربية لجملة وارداتها لكل مجموعة سلعية كما يعرضها جدول 4 يتبين أنه برغم احتفاظ مجموعة الأسماك بالمرتبة الأولى خلال السنوات موضوع الدراسة إلا أن نسب تغطية صادراتها لوارداتها قد انخفضت من حوالي 237% كمتوسط للفترة (2004-2008) إلى 138% في عام 2009، ثم ارتفعت نسبيا إلى 180% في عام 2010. ثم بلغت ذروتها الي حوالي 265 % في عام 2011، ورغم أن مجموعة الخضر الطازجة والمجففة قد احتفظت بالمرتبة الثانيه طوال فترة الدراسة، إلا أن نسبة تغطية صادراتها لوارداتها قد انخفضت من حوالي 207% في متوسط الفترة (2004-2008)، إلى حوالي 158% في عام 2009، ثم إلى حوالي 145% في العامين التاليين، بينما تأرجحت مكانة ونسبة تغطية الصادرات للواردات من الأليـاف بين المرتبة الثالثة فى متوسط الفتره(2004-2008) بنسبه 201% والمرتبة الرابعة بنسبة حوالي 88% لتسبقها الفاكهة الطازجة والمجففة في عام 2009، ثم عادت للارتفاع لتحتل المرتبة الثالثة مرة أخرى وتحقق قيمة صادراتها فائضا حوالي 16% عن قيمة وارداتها في عام 2010، ثم تراجعت لتحتل المرتبة الرابعة بعد الفاكهة الطازجة والمجففة مع عجز نقدي في قيمة الصادرات قدره حوالي 15% عن تغطية وارداتها في عام 2011 . وأحتفظت البطاطس بترتيبها فى المرتبة الخامسة حيث غطت صادراتها حوالي نصف وارداتها خلال الفترة (2004-2010)، ثم أرتفعت قيمة صادراتها لتحتل البطاطس المرتبة الثانية حيث قاربت قيمة صادراتها من تغطية قيمة وارداتها، أي بنسبة 96% في عام 2011.

جدول 3. نسبة تغطية الصادرات القطرية الزراعية العربية لجملة الواردات القطرية الزراعية العربية (%)

الدول العربيه	2008-2004	2010	2011
الأردن	41.12	45.88	43.36
الإمارات	34.28	26.52	20.77
البحرين	7.96	23.98	28.23
تونس	75.83	54.27	58.45
الجزائر	1.91	2.00	3.27
جيبوتى	12.40	16.76	8.08
السعودية	15.73	\18.19	17.87
السودان	41.05	26.67	22.86
سوريا	101.91	68.99	24.85
الصومال	27.48	\43.63	40.95
العراق	1.34	0.67	0.82
عمان	33.99	34.25	35.89
فلسطين	10.17	10.15	10.72
قطر	2.70	1.08	2.18
الكويت	2.57	5.64	5.34
لبنان	20.21	18.96	19.09
ليبيا	0.53	0.32	0.21
مصر	26.57	23.12	35.37
المغرب	44.92	46.95	41.28
موريتانيا	5.69	12.59	7.55
اليمن	9.04	5.50	9.36
الجملة	24.09	22.15	20.85

المصدر: جمعت وحسبت باستخدام (معادلة 3) من الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعيه العربيه-مجلد32 المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه – الخرطوم ، 2012

جدول 4. نسبه تغطيه الصادرات السلعيه لواردات نفس السلع الزراعيه (%)

السلعه	2008-2004	2009	2010	2011
الأسماك	236.90	138.50	180.33	265.45
خضر طازجه ومجففه	207.50	157.70	144.60	144.80
الألياف	201.30	87.80	116.30	84.60
فاكهة طازجة	79.20	89.70	87.20	87.20
البطاطس	55.60	57.90	51.40	95.50
أغنام وماعز (حية)	49.00	49.20	35.60	61.20
زيوت نباتية	40.70	29.60	30.40	32.90
البيض	23.20	179.90	97.90	85.00
بقوليات	23.00	19.20	32.30	20.30
التبغ	22.00	3.30	37.10	35.90
البذور الزيتية	20.20	8.10	17.40	9.50
سكر خام	17.00	30.30	25.50	21.90
الألبان ومنتجاتها	15.30	24.80	35.40	23.90
أبقار (حية)	12.70	12.20	6.10	6.30
البن	8.90	7.30	6.80	11.90
لحوم دواجن	5.90	5.00	5.50	4.00
الحبوب والدقيق	5.00	8.00	6.00	3.60
لحوم حمراء	3.90	4.60	5.80	4.90

المصدر: جمعت وحسبت باستخدام (معادلة 4) من:

(1) جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2012) " الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعيه العربيه" مجلد32، الخرطوم، السودان.

(2) جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2012) "الكتاب السنوي لإحصاءات الثروة السمكية العربيه" مجلد32، الخرطوم، السودان.

وبالنسبة للأغنام والماعز الحية فقد احتلت المرتبة السادسة حيث غطت قيمة صادراتها حوالي نصف وارداتها فى متوسط الفتره (2004-2008)، ولكن تراجعت تلك المكانة للمرتبة السابعة بعد ذلك ليسبقها البيض، مع تأرجح في نسبة تغطية الصادرات للواردات، وهذا مرجعه أن صادراتها ترتبط بمواسم دينية في الغالب، خاصة موسم الحج، ومن ثم فهو طلب موسمي، علاوة على تقلبات راجعة للمناخ حيث تربى في العالم العربي على المراعي الطبيعية في الأغلب الأعم (سليمان، 1998)، (Soliman, 1978) ويبدو أن صادرات البيض قد قفزت قيمتها منذ متوسط الفترة (2004-2008) لتضع البيض في المرتبة الثانية بعد أن كانت الثامنة بنسبة تغطية لصادراته إلى وارداته حوالي 180% في عام 2009 بعد أن كانت 23.2% في متوسط لفترة (2004-2008)، وذلك لحدوث قفزة في صادراته من حوالي 59 مليون جنيه إلى حوالي 412 مليون جنيه مع استقرار في قيمة وارداته، ولكن تراجعت نسبة تغطية صادراته إلي وارداته في الأعوام التالية إلى 98% ثم 85% في عامي 2010، 2011 على الترتيب، ليصبح في المكانة الرابعة ثم الخامسة، وتأرجحت مكانة الفاكهة الطازجة والمجففة بين الثالثة والخامسة نتيجة تقلب نسبة تغطية صادراتها إلى وارداتها بين حوالي 80% إلى 90%.

أما باقي المجموعات السلعية فقد ظلت نسبة تغطية صادراتها إلى ورداتها متدنية لم تتجاوز الثلث في أفضل الحالات. والتحليل يوضح مؤشرا هاما أن التكامل الاقتصادي العربي نحو تنمية الصادرات السلعية الزراعية يجب أن يوجه لمجموعات الأسماك والألياف والخضر والفاكهه بصفة أساسية ويمكن أن يمتد إلى بيض المائدة مع تطوير تقنيات تجهيزه ولا يقتصر على البيض الصحيح الطازج.

معدل الاكتفاء الذاتي للسلع الزراعية العربية

يبدو أنه في ظل الحزمة التكنولوجية الحالية وسياسات إدارة الموارد الزراعية العربية لا يتحقق للسوق العربية

الاكتفاء الذاتي الفيزيقي في أي مجموعة سلعية غذائية إلا في مجموعة الفاكهة والأسماك، فبالنسبة لمجموعة الفاكهة لا تحقق اكتفاء فقط بل تحقق فائضا للتصدير خارج الوطن العربي، حيث يبين جدول 5 أن الوطن العربي يحقق فائضا في إنتاج الفاكهه إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي حوالي 110% في عام 2004، ارتفعت إلى 111% في عام 2009، أما مجموعة الأسماك فقد حقق الوطن العربي نسبة اكتفاء ذاتيا حوالي 111% في عام 2004، ولكن انخفضت تلك النسبة لتحقق بالكاد اكتفاء ذاتيا عربيا أي حوالي 99.6% في عام 2009، وأقرب المجموعات السلعية الغذائية الأخرى للاكتفاء الذاتي هي مجموعة الحبوب حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي حوالي 87% في عام 2004 انخفضت إلى حوالي 81% في عام 2009، ومجموعة الألبان، حيث بلغت تلك النسبة حوالي 86% في عام 2004، وانخفضت إلى حوالي 85.5% في عام 2009، ثم مجموعة اللحوم حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي من حوالي 83% في عام 2004 إلى 79% في عام 2009، أما مجموعة البقول فقد بلغت نسبة الاكتفاء في الوطن العربي حوالي ثلاثة ارباع، ويعاني الوطن العربي من ضعف شديد في نسبة الاكتفاء الذاتي في مجموعتي السكريات والخضروات، حيث لم تتخطى تلك النسبة 46% في أفضل الأحوال، والجدير بالإشارة أن نسب الاكتفاء الذاتي في كافة المجموعات الغذائية اتجهت للانخفاض خلال الفترة2004-2009، عدا الخضر، وربما يرجع ذلك إلى اتجاه دول الخليج العربي لإنتاج الخضر باستخدام نظم الأنفاق مهما بلغت التكاليف الإنتاجية، رغبة من تلك الدول ذات مستوى الدخل المرتفع في توفير خضر طازجة في أسواقها، وخلاصة هذا التحليل لمستويات الاكتفاء الذاتي أن الأمن الغذائي بالمفهوم السياسي -كأحد دعائم الأمن القومي- في الوطن العربي (21 دولة) ينذر بالخطر إذا استخدم من قبل قوى خارجية لفرض ضغوط على الدول العربية مباشرة أو غير مباشرة ، هذا في استيراد كفايتها الغذائية، لهذا فلابد من استغلال الموارد الزراعية الطبيعية وخبرات المزارع العربي التراكميه (سليمان، 2007) من خلال سياسات اقتصادية تحقق منافع لكل الدول العربية سواء الممولة أو المنتجة أو الداعمة بالحزم التقنية الملائمة.

أما على المستوى القطري والمجموعات الغذائية السلعية فقد حققت كل من مصر، سوريا وتونس، السودان، والمغرب نسبة اكتفاء ذاتي كاملة في مجموعة الحبوب كان مرجعها في مصر بصفة أساسية لإنتاج الأرز، بينما ترجع لإنتاج القمح في المغرب وسوريا وتونس، وتميزت مجموعة الفاكهة بارتفاع نسبة الفائض في عدد من الدول حققت نسبة الاكتفاء الذاتي في الفاكهة أكبر من 100% وهي ست دول (مصر، تونس، الإمارات، المغرب، السودان، لبنان)، وتحقق سوريا وتونس والمغرب وموريتانيا فائضا كبيرا في البقوليات، ولا يمكن تحديد دولة تحقق اكتفاء ذاتيا مستقرا في السكر والسكريات، وإن ظهرت بعض الأسواق مثل السودان التي اقتربت تلك النسبة من 100% في بعض السنوات فهو راجع لتجهيز السكر الخام المستورد في معامل الاستخراج المحلية، وهو ما يصنف في البيانات المنشورة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة على أنه إنتاج محلي، كما أن إضافة الحلويات والسكريات المجهزة محليا والعسل والسكر تعظم من كمية الإنتاج لمجموعة السكر، وفي ضوء ذلك بلغ معدل الاكتفاء الذاتي في السودان 73% وفي مصر حوالي 100% ، وحوالي 2% في تونس في عام 2009.

وتتفوق كل من المغرب وموريتانيا واليمن في نسب الاكتفاء الذاتي من الأسماك حيث تقارب تلك المعدلات ثلاثة أضعاف الاستهلاك في المغرب وموريتانيا ، أو مرة ونصف حجم الاستهلاك في اليمن، وهو أمر طبيعي بأعتبار أن الموارد المائية الطبيعية في هذه الدول غنية بالمخزون السمكي (مناطق لقاء البحار بالمحيطات)، (بيومي وسليمان، 1979)، ومن الجدير بالإشارة إلى أن الأراضي الفلسطينية تحقق الاكتفاء الذاتي من الأسماك برغم أن المنفذ الوحيد هو شواطئ غزة، وتقترب السودان من الاكتفاء لذاتي من مياه النيل بصفة أساسية بالإضافة لشاطئ البحر الأحمر.

وتحقق كل من المغرب والسودان بالكاد الأكتفاء الذاتي من اللحوم، وتقترب من ذلك كل من تونس ولبنان وموريتانيا، وإن كان هذا أمراً لا يتناسب مع ضخامة الثروة الحيوانية في الوطن العربي، إلا أن اعتماد الإنتاج على النظام الرعوي في الوطن العربي وتكرار فترات الجفاف وتكرار إصابة الماشية والأغنام والماعز والجمال بالأمراض ترفع معدلات النفوق أو على الأقل الهزال دون تنفيذ برامج مستدامة ومنتظمة لمواجهة هذه المتغيرات العشوائية التي ترفع درجة المخاطرة في مسحوبات الحيوانات من تلك النظم السائدة للإنتاج، فترتفع نسبة الفاقد المستمر في تلك الموارد الطبيعية الكبيرة (Soliman, 1990)، ورغم ظهور خمس دول عربية هي السودان ومصر وسوريا والمغرب وتونس تحقق الاكتفاء الذاتي من الألبان والاقتراب منه، فإن هذا المؤشر يتسم بالزيف لحد كبير في حالتي مصر والسودان على الأقل، حيث أن الألبان ومنتجاتها في مصر يدخل فيها كمية كبيرة من اللبن المجفف المعاد تجهيزه محليا، أما في السودان فالإحصاءات المحلية في هذا الشأن فقيرة لهذا تلجأ المنظمات الدولية إلى أسلوب للتقدير يعتمد على عدد الأصول من الأبقار ومعدلات إنتاج لبن نمطية، علما بأن مناطق الإنتاج الرئيسية في غرب السودان (كرفان)، وفي جنوب السودان تفتقر لسبل نقل وتسويق وتصريف الإنتاج، أما في تونس والمغرب فبرامج تجميع وتسويق الألبان التي بدأت منذ الثمانينات من القرن الماضي في هاتين الدولتين قد اقتربت من إتيان ثمارها كاملة، حيث تقترب كلا الدولتين من الاكتفاء الذاتي الفعلى من الألبان (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1983).

جدول 5. معدّل الاكتفاء الذاتي (%) للمجوعات السلعية الغذائية في الدول العربية في الفترة (2004-2009)

المجموعات السلعيه	مجموعه الحبوب		مجموعه الفاكهه		مجموعه البقوليات		مجموعه السكر والسكريات		مجموعه الخضراوات		مجموعه الاسماك		مجموعه اللحوم		مجموعه الألبان والزبد	
الدول العربيه	2004	2009	2004	2009	2004	2009	2004	2009	2004	2009	2004	2009	2004	2009	2004	2009
الجزائر	55.60	65.30	95.40	93.80	30.40	30.00	0.30	0.30	21.90	20.90	81.50	85.3	84.90	88.30	42.90	46.60
جيبوتي	0.00	0.00	37.70	19.80	85.40	31.90	0.00	0.00	0.00	0.00	28.30	19.4	68.70	69.80	31.80	39.20
مصر	108.80	106.00	117.50	127.40	67.60	86.60	87.00	100.30	39.90	48.70	76.90	75.3	91.70	92.70	123.80	118.80
الاردن	6.80	6.60	95.80	88.30	6.90	4.60	0.10	0.10	25.90	18.00	3.40	2.40	77.20	75.80	57.40	55.90
الكويت	0.80	0.80	15.00	7.90	0.00	0.00	0.00	0.00	0.50	1.00	22.50	13.40	36.10	22.30	19.80	15.50
لبنان	32.70	37.70	168.40	198.30	32.90	34.40	5.00	2.90	47.70	35.10	13.10	11.8	101	88.30	55.40	64.20
ليبيا	19.20	16.70	98.10	86.30	48.10	56.10	0.50	0.40	28.90	15.20	89.20	70.40	77.70	86.00	54.70	39.20
المغرب	108.80	91.00	127.30	123.30	129.90	130.20	46.40	33.90	71.60	51.80	274.30	249.30	1001	100.10	126.50	126.20
فلسطين	11.20	6.80	69.70	71.40	28.70	31.40	0.50	0.30	32.40	59.40	100.00	100.00	87.30	82.60	89.10	86.70
السعوديه	83.90	33.40	64.80	80.30	10.70	80.30	0.00	0.00	5.90	4.70	32.90	33	57.10	50.90	51.30	87.20
السودان	70.40	102.40	116.30	114.80	91.70	71.70	99.60	73.70	78.90	102.00	104.00	95.30	100	100.00	102.40	99.90
سوريا	164.30	131.90	108.10	99.50	191.70	127.00	29.70	11.40	110.00	79.70	37.70	29.8	99.80	98.60	120.00	110.30
تونس	107.70	116.40	117.60	127.00	95.50	114.20	1.60	2.00	76.90	124.90	88.90	85.8	96.70	98.30	94.70	97.90
الامارات	0.00	0.00	205.40	115.90	0.00	0.00	0.00	0.00	140.30	35.50	83.20	71.9	39.50	26.10	21.10	7.90
اليمن	16.60	18.40	95.90	86.20	62.70	60.20	0.30	0.40	5.30	7.90	135.80	176.00	70.30	72.00	40.60	41.30
مورتانيا	18.20	28.20	87.50	50.80	104.40	111.60	0.00	0.00	0.20	0.40	322.20	308.80	95.70	91.00	87.10	83.60
الجملة	87.3	80.6	110.0	111.4	76.2	74.7	38.3	34.4	46.2	45.9	111.5	99.6	82.6	79.1	86.1	85.5

المصدر: جمعت وحسبت باستخدام (معادلة 5) من: الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعيه العربيه-مجلد32 المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه – الخرطوم معدل الاكتفاء.

شروط التجارة الزراعية العربية

بترتيب الدول العربية بالنسبة لهذا المؤشر في جدول 6 يتضح أن فلسطين احتلت المركز الأول لأن دليل شروط التجارة أعطى نتيجة إيجابية خلال السنوات 2005 ، 2007، 2008 ، 2009 ، 2010 أى أن قيمة وحده الصادرات أعلى من قيمة وحدة الواردات في خمس سنوات خلال فتره الدراسة، وهذا يدل على أنها أفضل الدول العربية أداء في سياسات التجارة الخارجية ، بينماأظهرت الجزائر مؤشرا إيجابيا من ناحية شروط التجارة الخارجية الزراعية خلال ثلاثة أعوام وهى 2004 ، 2005 ، 2007 وتساوى كل من العراق والأردن والكويت ولبنان وسوريا والامارات والسودان ومصر فى ارتفاع قيمة وحدة الصادرات عن الواردات فى عامين من أعوام الدراسة، حيث كان الرقم القياسي لشروط التجارة الخارجية الزراعية في العراق لصالح قيمة وحدة الصادرات خلال عامي 2006، 2007 مما يؤكد تفوق قيمة وحدة صادراتها على وإرداتها خلال هذين العامين، بينما كان الحال كذلك في سوق الأردن في عامي 2005، 2006، وفى الكويت في عامي 2004، 2005 ، وفى جيبوتي عامي 2004، 2007، وفى السودان في عامى 2004، 2005، وفى مصر في عامي 2004، 2009، أما الأسواق التي أبرز دليل شروط التجارة الخارجية الزراعية فيها تفوق في سنة واحدة فقط ارتفعت فيها قيمة وحدة الصادرات على قيمة وحدة الواردات خلال اعوام الدراسة هي أربع دول عربية هى السعودية في عام 2004، والإمارات في عام 2005، والمغرب في عام 2004، وتونس في عام 2006.

جدول 6. الرقم القياسي لشروط التجارة الخارجية الزراعية العربية

الدول العربيه	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	0.92	1.03	1.06	0.73	0.65	0.74	0.85
الإمارات	0.96	1.66	0.71	0.83	0.75	0.73	0.60
البحرين	-	-	-	-	-	-	-
تونس	0.86	0.97	1.17	0.60	0.54	0.76	0.54
الجزائر	1.00	1.00	0.99	1.12	0.82	0.66	0.72
جيبوتى	1.59	0.78	0.75	4.46	0.49	0.30	0.02
السعودية	1.18	0.92	0.94	0.81	0.72	0.85	0.54
السودان	1.33	1.06	0.78	0.50	0.40	0.91	0.67
سوريا	-	-	-	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	-	-	-	-
العراق	0.83	0.86	1.26	1.53	0.63	0.79	0.78
عمان	-	-	-	-	-	-	-
فلسطين	0.82	1.03	1.16	0.90	0.81	0.78	0.75
قطر	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	1.30	1.16	0.66	0.71	0.73	0.72	0.53
لبنان	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-
مصر	1.45	0.88	0.79	0.65	0.85	1.10	0.64
المغرب	1.03	0.98	0.98	0.55	0.50	0.69	0.60
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-
اليمن	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: جمعت وحسبت باستخدام (معادلة 6) من: منظمة الاغذية والزراعة، موقع المنظمة على شبكة المعلومات العالمية www.FAOSTAT.org

ـ : غير متاحة.

المراجـــع

المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعيـة، جامعـة الـدول العربيـة (1983). السياسات الزراعيه العربيه :التقرير المجمع، الخرطوم، السودان.

المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعيـة، جامعـة الـدول العربيـة (2012). الكتـاب السـنوي للإحصـاءات الزراعيـة العربية، الخرطوم، السودان، مجلد 32.

المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعيـة، جامعـة الـدول العربيـة (2012). الكتـاب السنوي لإحصـاءات الثـروة السـمكية، الخرطوم، السودان، مجلد32.

بيومي، أحمد رفـاعي وإبـراهيم سـليمان (1979). برنـامج تنمية الثروة السمكية في البلاد العربية، برنـامج الأمـن الغـذائي العربـي، المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعيـة، الخرطوم، السودان.

سليمان، ابراهيم (1998). التطور المؤسسي لسوق الغذاء في مصر في ظل التحرر الاقتصادي. المؤتمر السادس للاقتصاديين الزراعيين عن الزراعه المصريه في عالم متغير، القاهره: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين.

سـليمان، إبـراهيم (2002). الأمـن الغـذائى العربـى والمتغيرات الاقليمية والعالمية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، 10 (2): 124-152.

سـليمان، إبـراهيم (2007). كفـاءة المـوارد الاقتصـادية: مـدخل للتنميـة الزراعيـة العربيـة، مجلـة الوحـدة الاقتصادية العربية، 18(34): 21-46.

سليمان، إبراهيم، عبد الحكيم إسماعيل ومحمد حسن ربيع (2003). أثـر التغيـرات الدوليـة والإقليميـة علـى فاعليـة التجـارة الزراعيـة البينيـة العربيـة، مجلـة الزقـازيق للبحوث الزراعية، 30 (6): 2421 – 2451.

سليمان، ابراهيم، ومحمد جابر (2004). دراسه تحليليه لأداء اسواق اهم صادرات الخضر والفاكهه المصريه، الجمعيـة المصـرية للاقتصـاد القياسـي والاحصـاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، القاهره، مصر، 95 (473، 474): 23-60.

El-Asfahani, A.H. and I. Soliman (1989). Planning for food and nutrition security: social, economic and political consideration, food and nutrition bulletin, The United Nations Univ., New York, USA, 11 : 61-64.

FAO (2013). FAOSTAT. FAO. Org/ 291/ default. aspx.

Soliman, I. (1978). The production and consumption of meet in Arabic states proceedings of the food security conference, AOAD and food security Conference, (in Arabic).

Soliman, I. (1990). Some economic aspects affecting small ruminants development in the near east countries in "Small ruminants research and development in the near east" Editors AboulNaga, A. IDRC, Canada, Ottawa IDRC MR237e West-view Press, 192- 196.

Zagazig J. Agric. Res., Vol. 41 No. (2) 2014

AGRICULTURAL FOREIGN TRADE PERFORMANCE INDICATORS IN ARAB COUNTRIES

Heba M-S. Abd El-Sabour, I.S.M.A. Soliman and Hala E.M. Bassioni

Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT

The foreign trade has important implications on economic development. The most important implication in this regard is the development of exports towards reduction of the trade deficit and improving the terms of trade. In addition, when the national economy holds considerable agricultural resources, the foreign trade policies become key issues in the development program towards achieving considerable self-sufficiency rates for major food groups. In this context the study aimed at conducting an analytical study of the agricultural foreign trade performance over the past two decades through some major relevant indicators. The study relied on published data from relevant regional and international organizations and relevant studies. Low share of the Arab states' agricultural exports in the global market indicated that the vulnerability of the Arabic market with the global market was much higher than the degree of influence. The total value of commodity exports of 21 Arab countries was less than 5% of the total volume of world merchandise exports. Such value contained oil exports during the period 2004-2011. The Arabic States with large agricultural resources that had the highest share in the world merchandise exports, were also exporting oil. Such countries included Sudan, with a share of 0.52% and Egypt with a share of 0.2%. Therefore, the individual Arabic countries rush to join individually the World Trade Organization had made their economies prey to the rigid terms of trade liberalization. If they were joined the Organization as a common market, they would be able to get some privileges or ease the burden of the conditions that many of them have shown inability to meet them. The market share of agricultural commodity exports of Arab states did not exceed 1% of the agricultural commodity exports in the global market. While total merchandise exports had achieved on average a trade surplus of 45% (2004-2008), there was deterioration in such surplus to 13% in 2011, the average Arab agricultural exports covered only 24% over the period 2004-2008 and dropped to 20% in 2011. This low rate of coverage was consistent with the poor performance of the Arab agricultural trade in other measured indicators and as a result of the slow growth of the Arabic agricultural exports versus accelerated world agricultural market growth. Fish and vegetable group, unlike the rest of the commodity groups, had achieved surplus during the period (2004-2011), despite fluctuating in such surplus rate. There were two profound food commodities groups that achieved a surplus in exports value above imports. These were the fruits and tubers (potatoes). Although Arab self-sufficiency ratio above 100% in fruits and legumes, their exports value covered only 85%of their imports, indicating a failure of terms of trade, *i.e.* the average unit value of exports, were higher than the average unit value of imports,. The export policies succeeded partially in some food commodities, the agricultural policies of the Arab States have generally failed to develop the foreign trade performance. The empirical evidence was that the terms of trade indices gave a positive result in five years in only one country (Palestine), followed by Algeria (in three years), the remainder of the Arab countries have achieved this result just either in two separate years or only in one year.

Key words: Agriculture foreign trade, trade performance indicators, export, import.

المحكمـــــون:

1- أ.د. أحمد قدري مختار محمد أستاذ الإقتصاد الزراعي ووكيل كلية التكنولوجيا والتنمية – جامعة الزقازيق.

2- أ.د. محمد جابر محمد عـامـر أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.